عرض الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات أمام البرلمان

الثلاثاء 30 يناير 2024

باسم الله الرحمان الرحيم،

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على المصطفى الأمين؛

السيد رئيس مجلس النواب المحترم؛

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم؛

السيدات والسادة النواب والمستشارون المحترمون؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

تشرفت برفع **التقرير السنوي المتعلق بأنشطة المجلس الأعلى للحسابات برسم الفترة 2022-2023 إلى جلالة الملك نصره الله وأيده**، بعد أن صادقت عليه غرفة المشورة بالمجلس في 21 نونبر 2023، طبقا لمقتضيات مدونة المحاكم المالية.

كما قمت بتوجيهه إلى السادة رئيس الحكومة ورئيس مجلس النواب ورئيس مجلس المستشارين، وتم نشره في 19 دجنبر 2023 بالجريدة الرسمية.

واليوم يشرفني ويسعدني أن أتقدم أمام المؤسسة التشريعية الموقرة بعرض عن أعمال المجلس الأعلى للحسابات تطبيقا لأحكام الفصل 148 من دستور المملكة.

ويأتي نشر التقرير وتقديم هذا العرض أمام البرلمان بغرفتيه في هذا الظرف بالذات، انسجاما مع الممارسات الفضلى على الصعيد الدولي، حتى يتمكن نواب الأمة والرأي العام، في الوقت المناسب، من الوقوف على أهم التطورات والإشكاليات المتعلقة بالتدبير العمومي والتي تكتسي راهنية كبرى.

ويعتبر هذا اللقاء محطة متميزة لتفعيل مبدإ المساءلة والإسهام في تعميق النقاش العمومي ببلادنا حول تنفيذ السياسات والبرامج العمومية وتقييمها ورصد المخاطر ومكامن الخلل التي قد تعتريها، وكذا اقتراح السبل الكفيلة بالرفع من أداء الأجهزة العمومية والارتقاء بأثر أعمالها، بما ينعكس إيجابا على التدبير العمومي وعلى الاستثمار والشغل والمرافق والخدمات الموجهة للمواطن، إضافة إلى الإخبار عن الأحكام والقرارات التي تصدرها المحاكم المالية ومدى تنفيذها.

ويأتي هذا العرض في سياق وطني ودولي يعرف تطورات متواترة ومتسارعة وأحداثا غير مرتقبة، حيث تأثر الاقتصاد العالمي، منذ بداية 2022، من انعكاسات الصدمات الناتجة عن الصراعات الجيوسياسية وعن الضغوط التضخمية.

وارتباطا بهذه الظرفية، دخل نمو الاقتصاد العالمي مرحلة التباطؤ بانخفاض معدل النمو في المتوسط من 6،3٪ سنة 2021 إلى 3,4٪ سنة 2022، إلا أنه في نهاية عام 2023، ظهرت بوادر انفراج للسياسة النقدية عبر تخفيف تدريجي لأسعار الفائدة مما قد يسمح بتحسن التوقعات على الصعيدين الاقتصادي والمالي.

وقد تأثر الاقتصاد الوطني بتداعيات هذه الظرفية العالمية المتقلبة، تضاف إلى ذلك الانعكاسات المترتبة عن توالي سنوات الجفاف. وهكذا، خلال سنة 2022، لم تتجاوز نسبة النمو 1,3 ٪، لاسيما تحت تأثير الانخفاض الحاد في القيمة المضافة الفلاحية التي تقلصت بنسبة 12,9٪. وفي المقابل، سجل القطاع السياحي دينامية متزايدة يؤكدها تنامي عدد السياح بالمؤسسات المصنفة الذي ارتفع عند نهاية 2023 بنسبة 12 ٪ بالمقارنة مع 2019. وفي نفس السياق بلغت نسبة التضخم ببلادنا 6,6٪ سنة 2022، لتبدأ في التراجع منذ منتصف سنة 2023، وتستقر عند نهاية السنة في 6,1٪ حسب آخر التقديرات، مع الاحتفاظ في مجال السياسة النقدية، على سعر الفائدة الرئيسي في نسبة 3٪ منذ مارس 2023.

وفي مواجهة الصدمات المختلفة، أبانت بلادنا، **تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة نصره الله**، عن توفرها على العديد من مقومات الصمود، تم التعبير عنها من خلال القدرة القوية على التعامل مع الظرفية الصعبة. ويتجلى ذلك من خلال الاستجابة الإنسانية السريعة والفعالة مباشرة بعد زلزال الحوز، والمساعدات المالية للأسر المتضررة وخطة التنمية الطموحة التي أعقبت هذه الكارثة الطبيعية. وتتجلى مقومات الصمود أيضا في مؤشرات أخرى، من أبرزها انخفاض عجز الميزانية، الذي يتوقع أن يتراجع في نهاية 2023 إلى 4,5٪ من الناتج الداخلي الخام عوض 5,2٪ سنة 2022، على الرغم من الضغوط القوية على الإنفاق العام، ومنها أيضا تزايد تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاع الصناعي، وظهور مجالات صناعية مختلفة مرتبطة بسلاسل القيمة العالمية، والحفاظ على مستوى ملائم من احتياطي العملات الأجنبية، وكذا ولوج المغرب إلى السوق المالية الدولية بشروط مواتية، رغم إكراهات الظرفية على المستوى العالمي.

وفي هذا السياق تترقب بلادنا آفاقا واعدة في مجال الاستثمارات الأجنبية من خلال الشراكات مع **المؤسسات المالية الدولية وفي إطار التعاون الثنائي**.

فقد شكلت استضافة بلادنا في أكتوبر 2023 للاجتماعات السنوية لمجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، فرصة للإقرار بالالتزام القوي بالإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية ولإبراز مقومات صمود النموذج المغربي، في عالم يشهد حالة من التفتت واللايقين. ويؤكد هذا المنحى حصول المغرب، خلال سنة 2023، على خط ائتمان مرن في أبريل بقيمة 5 مليار دولار، وفي شتنبر على تمويل بقيمة 1,3 مليار دولار من أجل تعزيز قدرة المملكة على مواجهة التغيرات المناخية والاستثمار في الطاقات المتجددة.

ومن شأن هذا الموقف أن يزيد من منسوب الثقة لدى الفاعلين الاقتصاديين والمستثمرين على المستوى العالمي إزاء مناخ الأعمال وإطار الاستثمار ومؤهلات الاقتصاد الوطني. ومما

لا شك فيه أن هذه العوامل ساهمت في تمكين بلدنا من تعبئة التمويلات اللازمة ولمواصلة الإصلاحات والمشاريع الكبرى ومن استدامة حساباتنا الخارجية خلال الفترة الأخيرة.

وفي ما يتعلق بالشراكات الثنائية، فإن "الشراكة المبتكرة والمتجددة والراسخة" بأبعادها الاقتصادية والاستثمارية الطموحة والتي أبرمت بين بلادنا ودولة الإمارات العربية المتحدة في دجنبر المنصرم من شأنها أن ترتقي بالعلاقات والتعاون الثنائي إلى آفاق أوسع وتعطي دفعة قوية للتنمية الاقتصادية والاستثمارية للبلدين.

وعلى صعيد المالية العمومية، سجلت **سنة 2022** ارتفاعا **في الموارد** العادية بنسبة 20,8٪ مقارنة بسنة 2021، إذ بلغت 336,5 مليار درهم بزيادة قدرها 17,3٪ عن توقعات قانون المالية. ويؤشر هذا التفاوت على صعوبات التحكم في آليات التوقع في سياق متسارع ومضطرب، حيث فاقت نسبة الإنجازات مستوى التوقعات ب 12,8٪ في ما يخص الموارد الضريبية، وب 57,3٪ في ما يتعلق بالموارد غير الضريبية، والتي تتضمن أساسا مبلغ 25,1 مليار درهم في إطار آليات التمويل المبتكرة و6,5 مليار درهم كحصيلة من المكتب الشريف للفوسفاط و4 مليار درهم من الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية.

أما بالنسبة للنفقات الإجمالية برسم سنة 2022، فقد ارتفعت بزيادة قدرها 15,8٪ بالمقارنة مع 2021 حيث بلغت 414 مليار درهم متجاوزة بنسبة 12,4٪ توقعات قانون المالية، وتضم ارتفاعا للنفقات العادية بنسبة 14,5٪ حيث وصلت إلى 320,8 مليار درهم، وزيادة في نفقات الاستثمار بنسبة 20,6٪ إذ بلغت 93,8 مليار درهم.

ولتلبية الحاجيات الاستثنائية والمستعجلة خلال سنة 2022، تم فتح اعتمادات إضافية بمرسومين، الأول بقيمة 16 مليار درهم برسم نفقات المقاصة، والثاني بمبلغ 12 مليار درهم لفائدة بعض المؤسسات والمقاولات العمومية (المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب وشركة الخطوط الملكية المغربية والصندوق المغربي للتقاعد).

وبخصوص **إنجازات 2023** وإلى متم شهر نونبر، بلغت **الموارد** العادية 275,1 مليار درهم بزيادة ضئيلة بنسبة 2,1٪ بالمقارنة مع نونبر 2022، بينما ارتفعت الموارد الضريبية ب 4,4٪، حيث بلغت 235,6 مليار درهم وتراجعت الموارد غير الضريبية ب 11,6٪، حيث بلغت 36 مليار درهم. كما أن **النفقات الإجمالية** وصلت متم نونبر إلى ما مجموعه 348,3 مليار درهم، فقد ناهزت النفقات العادية مبلغ 262,9 مليار درهم، وعرفت مكوناتها تطورا متباينا. فبالمقارنة مع نونبر 2022 ارتفعت نفقات السلع والخدمات بما يناهز 11,6 مليار درهم وكذا نفقات خدمة الدين بمبلغ قدره 3,3 مليار درهم، وبالمقابل تراجعت تكاليف المقاصة بما يناهز 11,5 مليار درهم. أما نفقات الاستثمار فقد ارتفعت خلال نفس الفترة بنسبة 13,6٪ لتصل إلى 85,3 مليار درهم.

وبفضل تطور الموارد **واصل عجز الميزانية منحاه التنازلي**، حيث انخفض من 5,9٪ من الناتج الداخلي الخام سنة 2021 إلى 5,2٪ سنة 2022، ومن المتوقع، حسب البرمجة متعددة السنوات، كما تم تحيينها من طرف وزارة الاقتصاد والمالية، أن يتراجع في متم 2023 إلى 4,5٪.

وعلى صعيد حاجيات التمويل، فقد بلغت 71،1 مليار درهم في نهاية 2022. وتمت تغطيتها بالموارد الداخلية بمبلغ يناهز 65 مليار درهم وكذا باللجوء إلى الموارد الخارجية بما يعادل 6,1 مليار درهم.

وعلاقة بعجز الميزانية وحاجيات التمويل، ارتفع المبلغ الجاري **للدين العمومي**، مقارنة بسنة 2021، بنسبة 7,5٪ ليصل متم سنة 2022 إلى 951,8 مليار درهم أي ما يمثل 71,6٪ من الناتج الداخلي الخام مقابل 69,5٪ سنة 2021. ويتوزع بين الدين الداخلي بحصة 76٪ والدين الخارجي بنسبة 24٪.

ولاعتبارا لتزايد اللجوء إلى الاقتراض على المستويين الداخلي والخارجي من أجل تمويل عجز الميزانية، وحسب توقعات بنك المغرب، يرتقب أن يرتفع مبلغ الجاري للدين العمومي إلى 1012 مليار درهم في نهاية سنة 2023.

ويرى المجلس أن مواجهة التحديات القائمة على مستوى المالية العمومية، تقتضي إيجاد التوافق الأمثل بين إلزامية المحافظة على توازن المالية العمومية واستدامتها، وضرورة تعبئة التمويلات اللازمة من أجل مواصلة تنفيذ مختلف الإصلاحات والبرامج والمشاريع المهيكلة التي انخرطت فيها بلادنا، فضلا عن المحافظة على القدرة الشرائية للمواطنين.

وقصد تحقيق مستوى نسبة عجز مستدام، يوصي المجلس بمواصلة العمل على تحسين مردودية الموارد العادية تماشيا مع غايات القانون-الإطار المتعلق بالإصلاح الجبائي وكذا التحكم في مستوى النفقات. وبالموازاة، يوصي بضبط نسبة الدين حتى تتوافق تدريجيا مع الأهداف التي تم وضعها في إطار البرمجة الميزانية المتعددة السنوات (2024-2026) والتي ترومم احتواء هذه النسبة في حدود 69,5% من الناتج الداخلي الخام.

وبالنظر للاحتياجات المتعددة المرتبطة بالأوراش والمشاريع الكبرى التي انخرطت فيها بلادنا، تبدو الحاجة ملحة إلى مواصلة وتسريع وتيرة الإصلاحات الكبرى والتي من شأنها أن توفر هوامش مهمة لمواجهة هذه المتطلبات. ومن بين أهم هذه الإصلاحات تلك المتعلقة بالنظام الضريبي التي يمكن أن تساهم في تعبئة موارد إضافية عبر استغلال أمثل للإمكانات الضريبية، وكذا إصلاح منظومة الاستثمار لدورها في تحسين نسب النمو. كما أن ورش إصلاح قطاع المقاولات والمؤسسات العمومية من شأنه أن يخفف من اعتمادها على الميزانية العامة وأن يرفع من مردوديتها ومساهمتها في الموارد العمومية.

وعلاوة على ما سبق، يثير المجلس الانتباه مرة أخرى إلى إشكالية **منظومة التقاعد**، إذ على الرغم من صعوبتها وتعقيدها وتعدد الأطراف المعنية بها، فإن معالجتها تكتسي أهمية بالغة مع الأخذ بعين الاعتبار للظروف الحالية التي تتسم بالعديد من التحديات ذات الطبيعة

الاجتماعية والاقتصادية والمالية. لذا، يدعو المجلس إلى مباشرة الإصلاح الهيكلي الكفيل بضمان ديمومة أنظمة التقاعد. وقد يزيد التأخر في هذا الإصلاح من المخاطر التي من شأنها أن تشكلها، على المديين المتوسط والطويل، ليس فقط على ميزانية الدولة بل على الاقتصاد الوطني وتوازناته، علما أن السهر على توازن مالية الدولة من صميم الالتزامات التي يفرضها الدستور على البرلمان والحكومة، والتي تقتضيها المصلحة العامة.

حضرات السيدات والسادة النواب والمستشارين المحترمين؛

ارتباطا بكل هذه التحديات، وتنزيلا لتوجهات المخطط الاستراتيجي الذي اعتمده المجلس الأعلى للحسابات، للفترة الممتدة من 2022 إلى 2026، أود أن أقدم أمامكم حصيلة موجزة عن أهم أعمال المجلس خلال الفترة **2022-2023** والتي تغطي مختلف وظائفه التي تجمع بين المراقبة والتدقيق والتقييم وعند الاقتضاء، المعاقبة على المخالفات المتعلقة بالعمليات المالية، وكذا المساهمة، إلى جانب مختلف الأطراف المعنية، في تخليق الحياة العامة والحرص على تدعيم وحماية مبادئ وقيم الحكامة الجيدة والشفافية والمحاسبة.

ولأن الحيز الزمني لا يسمح بعرض مفصل لمختلف الأنشطة، أود التركيز على بعضها من خلال المحاور الثلاثة التالية:

- **المحور الأول: تقدم أوراش الإصلاحات الكبرى؛**
- **المحور الثاني: أهم نتائج مراقبة التسيير وتقييم البرامج والمشاريع العمومية وتتبع التوصيات؛**
- **المحور الثالث: حصيلة الأعمال القضائية ومراقبة التصريح بالممتلكات ومراقبة حسابات الأحزاب السياسية.**

بخصوص المحور الأول، أستعرض أمامكم للمرة الثانية، خلاصات حول تقدم **خمسة أوراش إصلاح كبرى**، انخرطت فيها بلادنا في السنوات الأخيرة، تتعلق بمنظومة الحماية الاجتماعية، ومنظومة الاستثمار والمؤسسات والمقاولات العمومية، والإصلاح الجبائي والمالية العمومية. وفي

سياق مواكبته لهذه الأوراش سبق للمجلس أيضا أن أنجز وقام بنشر تقرير في نونبر 2023 حول **التقييم المؤسساتي للجهوية المتقدمة** باعتبارها إصلاحا جوهريا يتقاطع مع تنزيل وحكامة السياسات والبرامج العمومية.

في مجال الورش الإصلاحي المتعلق بمنظومة الحماية الاجتماعية:

ركزت المبادرات الحكومية، إلى حد الآن، على إرساء آليات التنزيل بصفة عامة وعلى توسيع التأمين الإجباري عن المرض وتعميم التعويضات العائلية بصفة خاصة. أما بالنسبة لتوسيع قاعدة المنخرطين في نظام التقاعد والتعويض عن فقدان الشغل، فيوجدان في مرحلة الإعداد. ففي ما يتعلق بتعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، تم استكمال الترسانة القانونية المؤطرة لهذا التأمين بالإضافة إلى تفعيل مجموعة من الإجراءات التدبيرية المتعلقة به. وإلى حدود نهاية 2023، بلغ عدد المستفيدين بالنسبة لفئة الأجراء 9,8 مليون شخص، بينما وصل عدد المسجلين في التأمين الخاص بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا، ما مجموعه 1,9 مليون منخرط رئيسي. كما تم إلحاق المستفيدين السابقين من نظام المساعدة الطبية "راميد" بالنظام الجديد وذلك اعتمادا على السجل الاجتماعي الموحد لاستهداف الفئات المستحقة.

وفي ما يخص تعميم التعويضات العائلية، خلال سنتي 2023 و2024، فقد دعا **جلالة الملك نصره الله**، في خطابه الموجه للبرلمان يوم 13 أكتوبر 2023، إلى تنزيل برنامج الدعم الاجتماعي المباشر وفق تصور شامل وبطريقة تدريجية. ويخص هذا الدعم، الذي شرع في تفعيله في 28 دجنبر 2023، ما يقارب 60% من الأسر غير المشمولة بأنظمة الضمان الاجتماعي، والمستوفية لشروط الاستحقاق بعد تسجيلها في السجل الاجتماعي الموحد.

وقصد توفير أسباب النجاح لاستكمال هذا الإصلاح، يرى المجلس ضرورة الحرص على استقطاب جميع الأشخاص المستهدفين، والضبط الموثق للساكنة المستهدفة بالتأمين التضامني،

والتقييم الدقيق للقدرة الفعلية للقطاع العمومي على استقطاب جزء هام من طلبات العلاجات، وتوفير القدرات، التي يحتاجها الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي مع مراعاة الأولويات.

كما يؤكد المجلس على اعتماد آليات التمويل والتقييم المواكب الكفيلة بضمان استدامة واستمرارية التأمين الإجباري الأساسي عن المرض وتمكين المُؤَمَّنين من حصة ملائمة لتغطية تكاليف العلاجات، بالإضافة إلى مواصلة تطوير وتأهيل المؤسسات الاستشفائية في القطاع العام قصد توفير عرض العلاجات وتحسين جودة الخدمات الصحية وتشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص

في مجال الورش الإصلاحي لمنظومة الاستثمار:

على المستوى الاستراتيجي، تم الشروع في تنفيذ مضامين "التعاقد الوطني للاستثمار" من خلال التزام جميع الأطراف المعنية، من حكومة وقطاع خاص وقطاع بنكي. لكن استكماله يظل رهيناً بضرورة تسريع وضع استراتيجية وطنية للاستثمار قصد إضفاء الطابع الرسمي على كافة مكونات الإصلاح، التي توجد قيد التنزيل من طرف مختلف الفاعلين المعنيين. ويؤكد المجلس في هذا السياق على جهود التنسيق والتكامل لكل الأطراف، لا سيما بين الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالاستثمار والالتقائية وتقييم السياسات العمومية وصندوق محمد السادس للاستثمار. كما يدعو لوضع الآليات الكفيلة بتحسين الالتقائية والرفع من أثر تدخلات الدولة في مجال الاستثمار.

وفي ما يتعلق بأنظمة دعم الاستثمار، بالاستناد إلى الميثاق الجديد، تم إصدار النصوص التنظيمية المتعلقة بنظام الدعم الأساسي وبنظام الدعم الخاص بالمشاريع الاستراتيجية، في حين أن الجزء الثاني من المراسيم التطبيقية، المتعلق بتشجيع المقاولات المغربية على الصعيد الدولي، لم يتم اعتماده بعد، رغم استنفاذ أجل الستة أشهر المحدد لهذا الغرض. أما ما يخص الجزء الثالث من النصوص التنظيمية المتعلقة بنظام الدعم الخاص بالمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة،

فيؤكد المجلس على أهمية إصدارها في أقرب الآجال، علما أن الأجل المحدد أصلا في اثني عشر شهرا قد تم تجاوزه.

وبالنسبة لتحسين مناخ الأعمال، أعلنت الحكومة في مارس 2023، اعتماد خارطة طريق استراتيجية جديدة لتطوير مناخ الأعمال للفترة 2023-2026 إثر انعقاد المناظرة الوطنية لمناخ الأعمال. وتبعا لذلك فإن تنزيل مكونات الإصلاح يستلزم المزيد من العمل لضمان الانخراط والالتقائية والتكامل والتعاضد في استعمال الوسائل، كما يستدعي وضع نظمٍ للرصد والقيادة تخول التتبع الدقيق لتنزيل خارطة الطريق.

كما يوصي المجلس بتحيين مضامين القانون المتعلق بإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وبإحداث اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار لملاءمتها مع التطورات الاستراتيجية والمؤسساتية، وتمكين هذه المراكز من الإشراف الشامل على عملية الاستثمار في كل مراحله ومن المساهمة في الرفع من نجاعته.

في مجال الورش الإصلاحي لقطاع المؤسسات والمقاولات العمومية:

سجل المجلس من خلال تقييمه للتقدم الذي تحقق في تنزيل هذا الورش المجهودات المبذولة من طرف مختلف المتدخلين. إلا أنه يؤكد على ضرورة توضيح الرؤية وتحديد الأولويات بشأن المحفظة العمومية المستهدفة، سواء من حيث الحجم أو من حيث التركيبة، من أجل وضع خارطة طريق لعمليات إعادة الهيكلة، مع جدولة زمنية محددة تحترم آجال تنزيل الإصلاح.

فعلى مستوى محفظة المؤسسات والمقاولات العمومية ذات الطابع التجاري، أناط القانون- الإطار رقم 50.21 مسؤولية إعادة هيكلتها بالوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة وتتبع نجاعة أداء المؤسسات والمقاولات العمومية. ويدعو المجلس إلى تسريع المسار المتعلق بتجميع المؤسسات في أقطاب وتأهيلِ ومُلاءَمةِ أنظمتِها القانونية، والشروع في عمليات فتح رأسمالها طبقا للتوجهات الاستراتيجية التي سيتم اعتمادها. كما لم يتم تحويل

أي مؤسسة عمومية تابعة للوكالة إلى شركة مجهولة الاسم كما هو منصوص عليه في القانون رقم 82.20، المحدث للوكالة، مع العلم أنها ملزمة باحترام أجل خمس سنوات، ابتداء من 26 يوليوز 2021، لتحويل المؤسسات العمومية الخمسة عشر التابعة لها إلى شركات مجهولة الاسم.

أما في ما يخص المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري، فلم يتم بعد تحديد رؤية واضحة في هذا الإطار، لا سيما من خلال إعادة تصنيفها وهيكلتها وتفعيل ذلك وفق جدولة زمنية محددة.

في مجال الورش الإصلاحي للجبايات:

يسجل المجلس مواصلة تنزيل القانون-الإطار المتعلق بالإصلاح الجبائي. فبعد التدابير التي جاء بها قانون المالية 2023، والتي همت بشكل أساسي الضريبة على الشركات، تضمن قانون المالية لسنة 2024 إجراءات جديدة تخص أساسا الضريبة على القيمة المضافة، وذلك وفق مقاربة تدريجية.

وفي تقييمه لمقتضيات الضريبة على القيمة المضافة كما وردت في مشروع قانون المالية لسنة 2024، قام المجلس بإبداء مجموعة من الملاحظات تتعلق أساسا بأثر تغيير بعض الأسعار وبحيادية هذه الضريبة. ويسجل المجلس ضمن قانون المالية المعتمد، أن إصلاح الضريبة على القيمة المضافة تم بطابع أكثر توازنا.

ويؤكد المجلس على أهمية إجراء التقييم الدوري لأثر التغييرات في أسعار الضريبة على القيمة المضافة، وعلى مستويات الأثمان والقدرة الشرائية وعلى ميزانيات الأسر ووضعية المقاولات، أخذا بعين الاعتبار تأثير الضريبة على القيمة المضافة على الأثمان، وكذا بالنظر إلى السياق الاقتصادي الخاص الذي يأتي فيه هذا الإصلاح، والذي يعرف إجراءات تهدف إلى الحد من آثار التضخم. ويشكل هذا التقييم الدوري لأثر التغييرات ممارسة فضلى يتعين اعتمادها مستقبلا، لا سيما وأن مراجعة بعض الأسعار ستتم بصفة تدريجية على مدى ثلاث سنوات.

ويتعين، خلال عمليات التقييم هذه، مراعاة الوظائف الأساسية للمنظومة الضريبية والتي تتمثل في المساهمة في التكاليف العمومية وإعادة توزيع الموارد.

وبشأن الأهداف المرتبطة بمراجعة القواعد المتعلقة بجبايات الجماعات الترابية والرسوم شبه الضريبية، سجل المجلس عدم اتخاذ إجراءات ملموسة في إطار الإصلاح الجبائي الشامل الذي نص عليه القانون-الإطار سالف الذكر لذا يؤكد المجلس على الإسراع في بلورة وتنفيذ خارطة طريق لتنزيل هذا الإصلاح، كما يثير الانتباه إلى ضرورة التنسيق بين إصلاح جبايات الدولة وإصلاح جبايات الجماعات الترابية بالنظر للارتباط الوثيق بين المنظومتين.

كما يعيد المجلس تأكيد توصياته السابقة المرتبطة بمواصلة الجهود لتنزيل إصلاح الضريبة على الدخل مع تحديد جدولها الزمني على غرار الضريبة على الشركات والضريبة على القيمة المضافة، والتواصل بشأن أثر التغييرات المحدثة أو المبرمجة على الميزانية وعلى مختلف فئات الملزمين؛ وبإجراء تقييم دوري للأثر الاجتماعي والاقتصادي للامتيازات الضريبية الممنوحة من أجل مواصلة توجيه القرارات بشأن الاحتفاظ بها أو مراجعتها أو حذفها حسب الحالة.

وعلاقة بالإصلاح الجبائي في جوانبه المرتبطة بالتحصيل، أشار كم الخلاصات العامة **لمهمتين تتعلقان بتحصيل الموارد الضريبية والجمركية** خلال الفترة 2017-2021. فعلى الرغم من التزايد المضطرد للأداء التلقائي من طرف الملزمين، فإن الأداءات المتأتية من خلال التسويات والمراجعات التي تهم **الموارد الضريبية** تتسم بضعف التحصيل حيث لم يتجاوز معدل تحصيلها 45 ٪ مع نهاية 2021، وبالتالي تفاقمت المبالغ الباقي استخلاصها حيث تزايدت من 61,6 مليار درهم إلى 86 مليار درهم فيما بين 2017 و2021. وترجع هذه الوضعية، حسب الحالات، إلى تأخر الإصدارات أو محدودية جودتها أو عدم التحديد الدقيق للملزمين أو عدم نجاعة إجراءات المتابعات.

لذا، أكد المجلس على ضرورة تعزيز وظيفة التحصيل على مستوى إدارة الجبايات، وتقليص المدة الفاصلة بين الإصدارات وتاريخ الفعل المنشئ للضريبة، بالإضافة إلى العمل مع الشركاء الخارجيين، في إطار حق الاطلاع في مجال المتابعات، على تطوير وسائل تتيح تبادل المعلومات.

كما لاحظ المجلس أن **الغرامات والإدانات النقدية** الصادرة لفائدة إدارة **الجمارك** وغير المستوفاة بلغت مستويات ضخمة، حيث ارتفع الباقي استخلاصه بنسبة 41٪ ما بين سنتي 2017 و2022، مع نسبة تحصيل تقل عن 1٪، وهو ما يستلزم إجراء دراسة وفحص دقيقين لمختلف أصنافها، وكذا وضع برنامج عمل محدد وموثق، بتشاور وتنسيق مع جميع المتدخلين، من أجل تحسين نجاعة التحصيل.

في مجال الورش الإصلاحي للمالية العمومية:

تم التركيز على المحاور الأساسية المتعلقة بالتصديق على حسابات الدولة، وإرساء التدبير المبني على نجاعة الأداء، ورقمنة حسابات الدولة.

في ما يخص **عملية التصديق على حسابات الدولة**، التي أسندها القانون التنظيمي لقانون المالية للمجلس الأعلى للحسابات اعتبارًا من يناير 2020، فإن تحقيق أهدافها يتطلب الاعتماد على المحاسبة العامة والتغطية الشاملة لجميع عمليات الدولة، وهي متطلبات بالغة التعقيد تمثل تحديًا كبيرا للإدارات والمؤسسات المسؤولة عن مسك هذا النوع من المحاسبة. وهذه العملية التي تتم في إطار مقاربة تدريجية لا تزال في مراحلها الأولى بسبب التأخر في توفير مكونات هذه الحسابات، حيث لم يتم استيفاؤها إلا بتاريخ 05 شتنبر 2023، من خلال تقديم الدفتر الأستاذ (le grand livre).

وفي ما يتعلق **بمشروع نجاعة أداء التدبير العمومي**، يؤكد المجلس أن هذا المشروع يواجه تحديات يتعين التغلب عليها لتحقيق الأهداف المرجوة، والتي تكمن في ضعف تملك منهجية

نجاعة الأداء من طرف القطاعات الوزارية. هذا بالإضافة إلى عدم ارتباط البرامج في العديد من الحالات بشكل كافٍ بالاستراتيجيات القطاعية، مما يجعل من الصعب مراقبة وقياس الأداء بشكل فعال. وعلى الرغم من تعزيز الترسانة القانونية للرقابة الداخلية على مستوى القطاعات الوزارية، فإنه لم يتم بعد اعتماد إطار مرجعي موحد.

ولتجاوز هذه الإكراهات، يؤكد المجلس توصياته بوضع آليات تضمن التجانس بين البرامج والاستراتيجيات القطاعية، وزيادة الوضوح في عدد الأهداف والمؤشرات المتعلقة بمنهجية نجاعة الأداء. كما حث على تسريع اعتماد إطار مرجعي للرقابة الداخلية وإيلاء اهتمام خاص لتحسين أنظمة المعلومات، ومراقبة التسيير بغية تحسين تنفيذ نجاعة الأداء في الأنشطة الحكومية وضمان تحقيق الأهداف المحددة لها.

وبخصوص **رقمنة وتقديم الحسابات**، فقد عرف هذا الإصلاح تطورا ملحوظًا في السنوات الأخيرة، بهدف تقديم الحسابات بشكل غير مادي للمجلس الأعلى للحسابات، لا سيما على مستوى المديرية العامة للضرائب وإدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة. ولهذا الغرض انخرط المجلس في إعداد رؤية تستند إلى بلورة نموذج لتقديم الحسابات، قصد إعادة النظر بصفة شاملة في عمليات تقديم حسابات مؤسسات الدولة.

إلا أنه رغم تقدم هذا الورش لا زالت هناك تحديات يتعين تجاوزها لتحقيق الأهداف المرجوة، والتي تتمثل في ضعف قدرة الأنظمة المعلوماتية الحالية على تنفيذ عملية رقمنة شاملة لجميع الوثائق، سواء أثناء إعدادها أو توثيقها، وعدم تغطية هذه الأنظمة لجوانب التدبير بشكل كامل، وكذا بعض المخاطر المتعلقة بالأمان وسرية المعلومات، بالإضافة إلى تحديات مرتبطة بحجية الوثائق الإلكترونية.

ولتجاوز هذه الإكراهات، يؤكد المجلس على مواصلة تحسين الأنظمة المعلوماتية وتعزيز التفاعل في ما بينها، وذلك لتسهيل تبادل البيانات والتمرس على استخدامها. كما حث

الإدارات العمومية على التوظيف الأمثل للأنظمة المعلوماتية وتقديم الدعم للمحاسبين العموميين والمستخدمين للأنظمة المحاسبية الإلكترونية عبر تطوير المهارات والتدريب على الاستعمال الأفضل لهذه الأنظمة وذلك لتفادي المخاطر التي قد تحول دون تحقيق الأهداف المتوخاة.

حضرات السيدات والسادة النواب والمستشارين المحترمين؛

يعد **البعد الجهوي عاملا أساسيا** في نجاح هذه الإصلاحات الكبرى، حيث تشكل الجهوية رافعة للنهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية المندمجة والمستدامة ولإرساء عدالة مجالية وتنمية الاستثمار الترابي المنتج للثروة والشغل وتقريب الخدمات والمرافق من المواطنين. لهذا، أنجز المجلس، في مرحلة أولى، تقييما للجوانب المؤسساتية **للجهوية المتقدمة، بشقها المتعلق باللاتمركز الإداري.**

فبعد مرحلة تأسيسية، امتدت للفترة 2015-2018، والتي عرفت أساسا استكمال المنظومة القانونية المؤطرة للجماعات الترابية بمستوياتها الثلاثة، فضلا عن إصدار الميثاق الوطني للاتمركز الإداري، اتسمت فترة ما بعد سنة 2018 بالانخراط التدريجي للجهات في ممارسة اختصاصاتها في ضوء المستجدات القانونية ذات الصلة. وتمكنت الجهات من اعتماد 11 برنامجا للتنمية الجهوية، حيث أنجزت 36٪ من المشاريع المبرمجة بكلفة ناهزت 47 مليار درهم، وهو ما يعادل 11٪ من الكلفة الإجمالية التوقعية لبرامج التنمية الجهوية، والتي ناهزت 420,54 مليار درهم. كما أمكن تفعيل أربع جهات لآليات التعاقد مع الدولة، وتم إحداث وكالات جهوية لتنفيذ البرامج. وفي ذات السياق، حرصت الدولة على تعزيز الموارد المالية المرصودة لفائدة الجهات التي ناهزت 47 مليار درهم خلال الفترة 2016-2022، فضلا عن تمكينها من الموارد البشرية والتي بلغت 865 موظفا بنسبة تأطير ناهزت 60٪. وخلال سنة 2023، تم التأشير على برامج الجيل الثاني لبرامج التنمية الجهوية (2021 - 2027) الخاصة بخمس جهات بكلفة تقديرية تزيد على 108 مليار درهم.

ويظل تقليص الفوارق بين الجهات وإرساء عدالة مجالية، من أهم التحديات، وهو ما يؤكده، على سبيل المثال، اتساع الفوارق بين الجهات في جذب الاستثمار وخلق الثروة. وهكذا، فبعد أن ساهمت أربع جهات، من أصل 16 جهة حسب التقسيم الترابي السابق، في حوالي 50٪ من الناتج الداخلي الإجمالي خلال سنة 2011، فإن مساهمة ثلاث جهات فقط، من أصل 12 جهة، فاقت 58٪ خلال سنة 2021.

ومن ضمن الإكراهات، التأخير المسجل على مستوى التفعيل الحقيقي للاتمركز الإداري. فإذا كان هناك إجماع بين مختلف الأطراف على دوره المحوري، وهو ما تمت ترجمته من خلال إصدار الميثاق الوطني للاتمركز الإداري منذ سنة 2018، فإن الأهم هو التسريع في تجسيد هذا الميثاق على أرض الواقع وتملك وترسيخ ثقافة نقل الاختصاصات التقريرية من المركز إلى المستوى الترابي. يدل على ذلك المعدل الإجمالي لإجراءات الميثاق مكتملة الإنجاز والذي لم يتجاوز إلى غاية شتنبر 2023، 32٪ وكذا نسبة نقل الاختصاصات ذات الأولوية المتعلقة بالاستثمار والتي لم تتعد 30٪.

ومن أهم معيقات تفعيل الجهوية المتقدمة، عدم قدرة الجماعات الترابية وهيئاتها، بصفة عامة، والجهات والوكالات الجهوية لتنفيذ المشاريع، بصفة خاصة، على استقطاب الموارد البشرية ذات المؤهلات الضرورية لكسب رهان التنمية الترابية. وفي هذا الصدد، يرى المجلس ضرورة تعزيز القدرات التدبيرية للجهات باعتماد مقاربة شمولية تقوم أساسا على الاستثمار الأمثل لمختلف الخبرات والكفاءات المتاحة التي يتوفر عليها باقي الفاعلين المؤسساتيين على المستوى الترابي، بدل اللجوء إلى عمليات للتوظيف قد تكون غير مجدية ويترتب عنها تحمل تكاليف مالية إضافية.

ويشكل الضبط الدقيق والإحاطة بإشكاليات كل مجال ترابي ومؤهلاته وخصوصياته الطبيعية والسوسيو-ثقافية، مدخلا أساسيا للاستجابة لحاجيات الساكنة والفاعلين الاقتصاديين. لذا، يرى المجلس أن المبادرات التنموية على مستوى الجهات، لا يمكنها أن تحقق أهدافها ما لم

تراعي هذه الجوانب وما لم تستند إلى تشخيص قائم على منظومة منهجة للمعلومات تتيح توفير المعطيات المناسبة والمضبوطة والمحينة في الوقت المناسب وتقاسمها بين مختلف الفاعلين.

كما يقتضي بلوغ غايات هذه المبادرات التنموية على المستوى الترابي ضمان التقائيتها وتجانسها مع ترتيب الأولويات وتجويد آليات الاستهداف. ويؤكد المجلس على ضرورة إرساء نظام محكم للقيادة والتتبع بصفة دورية على مختلف المراحل وكذا التقييم من أجل اتخاذ الإجراءات المناسبة لضمان تحسين طرق التدبير في الوقت الملائم.

ويعتبر المجلس أيضا أهمية تبني منهج في تدبير الشأن العمومي على المستوى الترابي يكرس العمل الجماعي بين مختلف الفاعلين المؤسساتيين ويثمن الحصيلة الجماعية.

ويواصل المجلس تتبعه لتنزيل هذا الورش من خلال أربع مهمات للتقييم تشمل الوظيفة العمومية الترابية، وجاذبية المجالات الترابية، وتقليص الفوارق الجهوية، وآليات التمويل.

حضرات السيدات والسادة النواب والمستشارين المحترمين؛

المحور الثاني ضمن هذا العرض يتعلق بنتائج مراقبة التسيير وتقييم البرامج والمشاريع العمومية وتتبع التوصيات.

واعتبارا لتعدد وتنوع المواضيع التي شملتها المهمات الرقابية سواء ذات الطبيعة القطاعية والموضوعاتية أو تلك التي تهم تدبير الأجهزة العمومية، ارتأيت التركيز في هذا الجزء من العرض على بعض المهمات ذات الطابع الأفقي من خلال تصنيفها إلى مجموعتين:

- **المجموعة الأولى تعنى بمجال تحسين إطار الاستثمار؛**
- **أما المجموعة الثانية فتهتم أساسا بتحسين الخدمات والتجهيزات العمومية والرفع من وقعها على المعيش اليومي للمواطن.**

كما سأتناول بعد عرض خلاصات هذه المهمات جانبا يكتسي أهمية قصوى على مستوى عمل المحاكم المالية **ويتعلق بتتبع التوصيات.**

وتضم **المهمات المرتبطة بمجال تحسين إطار الاستثمار** المواضيع التالية:

- **تثمين السدود؛**
- **تعبئة الملك الخاص للدولة لفائدة الاستثمار؛**
- **تدبير المقالع؛**
- **السياحة الداخلية؛**
- **التنمية الرقمية؛**
- **برامج واتفاقيات التنمية الترابية المندمجة.**

في مجال تثمين السدود، وارتباطا بمواكبته المستمرة **للبرامج والمشاريع العمومية المتعلقة بالماء**، سبق للمجلس أن أنجز مجموعة من المهمات الرقابية بخصوص المياه المخصصة للري وتوزيع الماء الشروب والتطهير السائل وتزويد العالم القروي بماء الشرب. ومواصلة لهذه الأعمال الرقابية، عمد المجلس إلى تقييم **استراتيجية وإجراءات تثمين السدود** التي اعتمدتها وثائق التخطيط المتعلقة بالماء، ولا سيما الاستراتيجية الوطنية للماء 2009-2030، والمخطط الوطني للماء 2010-2030، وكذا المخططات التوجيهية للتهيئة المندمجة لموارد المياه 2011-2030.

وقد سجل المجلس عدم إنجاز بعض البرامج المضمنة في وثائق التخطيط، ولا سيما تلك المتعلقة بإعادة تأهيل قنوات نقل المياه انطلاقا من السدود وتثمين السدود الصغيرة، فضلا عن التأخر في بناء عدد من السدود مقارنة بالتوقعات حيث تم تشييد 16 سداً كبيراً من أصل 30 كانت مبرمجة خلال الفترة 2010-2020. وتعزى هذه الوضعية أساسا إلى تأخر مباشرة مسطرة نزع الملكية لتعبئة العقارات، وكذا اللجوء إلى صفقات تكميلية لتغطية الأشغال الإضافية. وفي مشاريع التزويد بالماء الشروب انطلاقا من السدود ألغيت 6 مشاريع من أصل 19 مشروعا مبرمجا مع تسجيل تأخير فاق سنتين بالنسبة لـ 13 مشروعا. هذا بالإضافة إلى عدم بلوغ أهداف التثمين الفلاحي والسياحي للسدود، وكذا عدم تحقيق هدف الزيادة في حجم المياه المعبأة في أفق سنة 2030 حيث لم تتجاوز نسبة الزيادة 15٪ من التعبئة المتوقعة،

وذلك نظرا لبطء وتيرة إنجاز المنشآت. ومن الطبيعي أن حجم المياه المعبأة تأثر إلى حد كبير بضعف التساقطات المطرية لعدة سنوات متتالية.

وعلى هذا الأساس أوصى المجلس بتعزيز التنسيق بين الأطراف الرئيسية المعنية بتثمين السدود، ولا سيما القطاعات المكلفة بالماء وبالفلاحة والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، وذلك بهدف إنجاز المشاريع ذات الصلة داخل الآجال المحددة وتحقيق الجدوى الاقتصادية المتوخاة، فضلا عن تسريع وتيرة إنجاز الدراسات التقنية والمالية المتعلقة بمشاريع الربط بين الأحواض المائية.

وبخصوص **تعبئة الملك الخاص للدولة لفائدة الاستثمار**، الذي تفوق مساحته الإجمالية 2,5 مليون هكتارا، منها 55٪ فقط محفظة، يثير المجلس الانتباه إلى استمرار النقائص البنيوية التي تعتري تدبيره والتي تتمثل أساسا في عدم اكتمال تصفية العقارات التابعة له حيث أن أزيد من 173 ألف هكتار غير مصفاة بالكامل ويعزى ذلك أساسا إلى التحملات التي تثقل بعضها والملكية على الشياع للبعض الآخر، وكذا للاحتلال دون سند لبعض أراضي الدولة والذي يستلزم التصدي له بحزم. ويضاف إلى تلك الاختلالات عدم تحديد هذه العقارات بالدقة اللازمة وضعف توفير المعلومات ذات الصلة وصعوبة الولوج لها من طرف المستثمرين.

لذلك، يدعو المجلس إلى العمل على إعادة تكوين الاحتياطي العقاري بما يستجيب لحاجيات سياسات الدولة المتعلقة بالاستثمار والاستراتيجيات القطاعية المختلفة، وتسريع عملية تحفيظ وتصفية أراضي الملك الخاص للدولة من أجل تسهيل حمايتها وتعبئتها لفائدة الاستثمار، والعمل على تثمين هذا الصنف من العقارات، وكذا الإسراع في وضع نظام معلومات جغرافي من أجل توفير المعطيات الكافية المتعلقة بها وإتاحتها للمستثمرين. ويؤكد المجلس على ضرورة إدراج كل هذه العناصر الرئيسية ضمن استراتيجية وطنية للملك الخاص للدولة، تحدد الاحتياجات والأولويات على المديين المتوسط والطويل لمختلف القطاعات الحكومية.

وفي ما يتعلق **بتدبير المقالع**، فيعتبر من بين القطاعات المهمة في الاقتصاد الوطني، حيث بلغ العدد الإجمالي للمقالع 2.920 موقعا، منها 1.682 مقلعا نشيطاً، بإنتاج من مواد المقالع وصل إلى حوالي 258 مليون طن، حسب معطيات آخر سجل وطني لجرد المقالع لسنة 2020.

وبالرغم من اعتماد عدة آليات لتجويد تدبير القطاع، إثر صدور القانون المتعلق بالمقالع لسنة 2015، فإن مجموعة من النقائص مازالت قائمة بسبب تعدد المتدخلين وتراكم الاختلالات على مر السنين وضعف المراقبة والحاجة إلى المزيد من الشفافية.

ويسجل المجلس افتقار تدبير قطاع المقالع إلى مقاربة شمولية متكاملة تهدف إلى تدبير أمثل ومستدام للموارد، وتثمين المواد المستخرجة، وتعزيز الطابع المهني لمستغلي المقالع، فضلا عن عدم تكافؤ فرص الاستثمار في هذا القطاع، حيث لا تتوفر المراكز الجهوية للاستثمار، بصفة عامة، على خرائط للوعاء العقاري العمومي، وذلك نظرا لصعوبة الولوج إلى المعلومات المتوفرة لدى الأجهزة العمومية التي تشرف على تدبير هذا الوعاء. لذا، يدعو المجلس إلى تتميم الإطار القانوني المنظم للقطاع ولا سيما فيما يتعلق بتثمين المواد المستخرجة، وتحديد الضوابط التقنية لاستغلال المقالع المكشوفة وصيانة محيطها وشروط إنهاء استغلالها، وكذا إلى وضع منصة معلوماتية مشتركة مع مختلف الجهات المتدخلة في تدبير القطاع.

وعلى مستوى آخر، قام المجلس بمهمة **لتقييم السياحة الداخلية** والتي تشكل مكونا أساسيًا في قطاع السياحة وتساهم في التنمية الاقتصادية الوطنية والمحلية، وفي تخفيف آثار الأزمات التي يتعرض لها القطاع، وكذا في تقليص أثر الطابع الموسمي للسياحة الدولية على مؤسسات الإيواء السياحي المصنفة.

وقد سجلت السياحة الداخلية نمواً سنويا بنسبة 6,7٪ في عدد ليالي المبيت في المؤسسات السياحية المصنفة خلال الفترة 2000 - 2019 مقابل 2,3٪ بالنسبة للسياح الوافدين. كما لعب هذا المكون دورا حيويا في إنعاش القطاع السياحي الوطني عقب الأزمة الصحية. وخلال سنة 2022، بلغ عدد السياح الداخليين 3,5 مليون شخص على مستوى المؤسسات السياحية المصنفة.

وقد مكنت هذه النتائج السياحة الداخلية من التموقع كأول سوق على المستوى الوطني، متجاوزة أهم الأسواق المصدرة إلى الوجهة الوطنية، كفرنسا وإسبانيا.

وعلى الرغم من المجهودات المبذولة لتطوير هذا القطاع من خلال تنويع العرض الموجه للسياح الداخليين والتحفيز على الطلب، يلاحظ نقص في الخدمات والأنشطة الترفيهية، كما أن الأثمنة المعتمدة تبقى غير مشجعة. وقد سجل المجلس تأخرا في إنجاز خمس محطات سياحية من أصل ثمانية المندرجة في إطار مخطط" بلادي" وكذا في تنزيل آلية شيكات السياحة.

لذلك، أوصى المجلس بضرورة إعادة النظر في حكامة مشاريع تنمية السياحة الداخلية من خلال تعزيز دور الأجهزة العمومية اللامركزة في تتبع إنجاز مشاريع التهيئة والإنعاش السياحي، وكذا التنسيق بين الأطراف المعنية على المستوى الترابي. كما حث على توفير عروض سياحية ملائمة لتطلعات السياح الداخليين، متنوعة وموزعة على جميع الوجهات السياحية الوطنية، من خلال تنشيط مشاريع "بلادي" ومشاريع تطوير السياحة القروية والسياحة المستدامة، وعلى وضع استراتيجية تواصلية ملائمة تجعل من السياحة الداخلية قطاعا ذا أولوية، مع تحديد أهداف على المدى القصير والمتوسط والبعيد، وتجاوز الطابع الموسمي للأنشطة الترويجية المخصصة للقطاع.

وفيما يخص **التنمية الرقمية**، فإن الاستراتيجيات التي تم اعتمادها لم تحقق بعد النتائج المنتظرة إذ سجل المجلس أن إنجازات مخطط المغرب الرقمي 2020 كإطار إستراتيجي وطني للتنمية الرقمية عن الفترة 2016-2020، بقيت دون الطموحات بسبب ضعف انخراط مختلف الأطراف المعنية، من القطاع العمومي والقطاع الخاص، مما انعكس سلبا على تطور هذا المجال، لاسيما في القطاع العام، حيث سجل تباين في تبني استراتيجيات رقمية فعلية على مستوى القطاعات الوزارية.

وقد تم اعتماد الخطة الوطنية لإصلاح الإدارة عن الفترة 2018-2021، حيث تضمنت محاور متعلقة بالتحول الرقمي، من بينها المخطط التوجيهي للإدارة العمومية، ومنصة التشغيل

البيني المشتركة بين الإدارات «Gateway gouvernemental»، ونظام المعلومات المتعلق بالموارد البشرية، وجاهزية الخدمات الإدارية للتحول الرقمي. وقد تبين من خلال النتائج المنجزة أن وكالة التنمية الرقمية عملت على تطوير المنصة الرقمية الخاصة بتبادل البيانات(Plateforme d'interopérabilité) والتي تهدف إلى ربط قواعد المعطيات لمختلف الإدارات والمؤسسات العمومية من أجل تسهيل الخدمات المقدمة للمواطنين والمقاولات، حيث تم الشروع في استغلالها من خلال بعض الحالات العملية من أهمها السجل الاجتماعي الموحد، والانخراط بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وهوية الشركات المسجلة في السجل التجاري (المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية) ومنظومة التدبير المدرسي مسار وبرنامج تيسير للدعم المادي.

وعلى الرغم من أن وكالة التنمية الرقمية سبق أن أعدت توجهات عامة للتنمية الرقمية في أفق 2025 باعتبارها أداة أساسية لتدخل الوكالة، فإن المجلس يلاحظ أن غياب توجهات إستراتيجية وطنية شاملة ومندمجة، ينعكس سلبا على تنزيل وتنفيذ مشاريع التنمية الرقمية وفق منهجية منسجمة ومتناسقة ومعتمدة من جميع الأطراف. وتتجلى أوجه القصور أساسا في المجالات المتعلقة بتطوير الخدمات عبر الإنترنت وقابلية التشغيل البيني، وتطوير الاقتصاد الرقمي، وترسيخ السيادة الوطنية الرقمية، وتجاوز الفجوة الرقمية.

ويعتمد تمويل المشاريع في هذا المجال، أساسا، على الاعتمادات المبرمجة في ميزانيات الوزارات والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية، وذلك في غياب آليات تمويل ترتكز على التعاضد والتكامل بين مختلف المتدخلين من أجل ترشيد النفقات. ويسجل المجلس في هذا الإطار ضعف تعبئة التمويلات عن طريق الشراكة بين القطاعين العام والخاص. وعلى سبيل الإشارة، فرغم توفر صندوق الخدمة الأساسية للمواصلات، على موارد إجمالية بلغت في سنة 2021 أكثر من 4,4 مليار درهم، وهو نفس المبلغ برسم 2022، فإن إجمالي النفقات لم يتجاوز 424, 85 مليون درهم سنة 2021 و676,03 مليون درهم خلال سنة 2022 أي ما يمثل على

التوالي 9,6 % و15,3% من الموارد الإجمالية. ومن المعلوم أن هذا الصندوق يساهم في تمويل مجموعة من المشاريع في القطاع العمومي لتطوير وتحديث شبكة الأنترنيت وتوسيع مجالاتها وكذا خارطة الطريق للتحول الرقمي التي تتولى الإشراف عليها وكالة التنمية الرقمية. ويرى المجلس أن التوظيف الأمثل للموارد المتاحة لدى الصندوق رهين بتحديد الأولويات وبرمجة المشاريع القطاعية المعنية وآجال تنزيلها وكذا باعتماد آليات التتبع والتقييم الدوري. وبالنسبة للتحول الرقمي في القطاع العام، يعرف تنفيذ المشاريع في هذا المجال صعوبات على مستوى التخطيط والقيادة، كما أن البنية التحتية تتسم بقدمها وعدم تجانسها.

كما أن الفجوة الرقمية تشكل تحديا حقيقيا لنجاح ورش التنمية الرقمية بالنظر لوجود ساكنة مهمة لا تتوفر على الإمكانيات والمعدات الضرورية لولوج العالم الرقمي، وكذا لضرورة توفير ضمانات كافية تحمي الحقوق والمعطيات الشخصية.

وفي هذا الصدد، يؤكد المجلس على ضرورة اعتماد استراتيجية وطنية مندمجة للتنمية الرقمية تأخذ بعين الاعتبار الحاجيات، مع تحديد أهداف واضحة وتوفير الوسائل اللازمة لتمويل المشاريع والآليات الكفيلة بتحسين الحكامة والتتبع والتقييم. كما يدعو المجلس إلى ضرورة تسريع مشروع قابلية التشغيل البيني بين نظم المعلومات، وكذا تعزيز حماية الأنظمة المعلوماتية من المخاطر التي تمس بسلامتها وبسرية البيانات وصدقيتها. ويؤكد المجلس أيضا على تعزيز البنية التحتية للاتصالات بغية ضمان جودة الربط بالشبكة وملاءمة كلفته، وكذا تمكين مختلف الساكنة من الولوج للعالم الرقمي مع تعزيز الحماية من مخاطر الأنترنيت.

وبخصوص تقييم برامج واتفاقيات التنمية الترابية المندمجة، أبرزت المخرجات الأساسية لهذه المهمة الموضوعاتية اعتماد، ما بين 2010 و2022، ما مجموعه 236 برنامجا واتفاقية تتعلق بالتنمية الترابية المندمجة، خصصت لها تمويلات عمومية تزيد عن 225 مليار درهم. وقد حظي منها 78 برنامجا واتفاقية-إطار بالتوقيع عليها أمام أنظار **صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده**، بغلاف مالي إجمالي يفوق 180,5 مليار درهم. وتميزت هذه البرامج

والاتفاقيات، فضلا عن أهمية أغلفتها المالية وتعدد الشركاء الموقعين عليها والمتدخلين في تنفيذها، بكونها برامج مندمجة متعددة الأبعاد والمجالات.

ومن حيث التنفيذ المادي لهذه البرامج، فإن ما مجموعه 31٪ منها عرفت الانتهاء التام من كافة أشغال مشاريعها، في حين أن 50٪ من البرامج المندمجة لا تزال قيد التنفيذ. كما أن 19٪ تعرف تأخرا في استكمال تنفيذ مجموع مشاريعها أو لم يتم الشروع فيها، وذلك لمبررات تتعلق بالتأخر في تعبئة أو الإفراج عن المساهمات المالية والعقارية للشركاء، وبإسناد التنفيذ المادي لمكونات البرنامج الواحد إلى أكثر من صاحب مشروع مع ضعف آليات التنسيق ووضع آجال غير واقعية في بعض الحالات.

ومن حيث استغلال المشاريع موضوع هذه البرامج، سجل المجلس تأخر عمليات تسليم مجموعة من المرافق والمنشآت ويعزى ذلك في أغلب الحالات إلى غياب تصور قبلي حول طرق تدبير المشاريع مما يترتب عنه تأخير تسليمها إلى الجهة المكلفة بالاستغلال وتأجيل الشروع في العمليات التشغيلية وبالتالي استفادة الساكنة منها.

وبخصوص الإشراف على البرامج والاتفاقيات وتتبعها، سُجل ضعف على مستوى إدارتها نتيجة عدم تعيين مسؤولين عن البرامج، ونتيجة عدم وضع منظومة لرصد المخاطر وجمع المعلومات وغياب للوحات القيادة الكفيلة بتحديد وقياس مدى إنجاز الأهداف المسطرة، وضعف آليات التتبع والمواكبة والافتحاص الداخلي المرتبطة بتنزيل البرامج والإشراف عليها، إذ أن المقاربة المعتمدة غالبا ما تقتصر على مدى تعبئة الاعتمادات المالية وصرفها من خلال نسب الالتزام والإصدار.

وعلى إثر هذا التقييم، يؤكد المجلس على ضرورة وضع كافة الآليات والإجراءات العملية لتجاوز هذه الاختلالات من أجل ضمان إنجاز هذا الصنف من البرامج داخل الآجال المحددة وبلوغ أهدافها الاجتماعية والاقتصادية.

وعلاقة بمجال التنمية المحلية وفي تقييم المحاكم المالية **لشركات التنمية المحلية**، سجل المجلس أن عددها يبلغ 42 شركة، برأسمال إجمالي يناهز 5,9 مليار درهم، 99٪ منه في ملكية أجهزة عمومية، مع تمركز 23 منها في جهتي الدار البيضاء - سطات والرباط - سلا - القنيطرة. وقد لوحظ لجوء متزايد لإحداث هذا الصنف من الشركات في السنوات الأخيرة، ذلك أن 26 شركة، أي ما يعادل 62٪، أحدثت منذ خمس سنوات على الأكثر، كما أن 90٪ من هذه الشركات تم إحداثها في غياب دراسات قبلية، وأن 10 شركات تعرف صعوبات هيكلية.

ويرى المجلس أن هذا النمط من التدبير، بالرغم من مجهودات السلطات العمومية من أجل إحداث ومواكبة هذه الشركات، مازال بحاجة إلى مزيد من الضبط والترشيد، حيث لوحظ في بعض الحالات لجوء شركات التنمية المحلية إلى شركات خاصة من أجل إنجاز الأعمال المنوطة بها، مما يزيد من ارتفاع كلفة تدبير المرفق والخدمات المسندة لها.

وفي هذا الصدد، يدعو المجلس إلى التأكد من جدوى إحداث شركات التنمية المحلية من خلال دراسات مالية واقتصادية ودراسات مقارنة مع باقي أنماط التدبير وكذا عبر تحديد الحاجيات على المدى البعيد، مع الأخذ بعين الاعتبار الوسائل والإمكانيات المتاحة. كما يؤكد المجلس على ضرورة مواكبة الجماعات الترابية للرفع من أدائها على مستوى الجمعيات العمومية والمجالس الإدارية لشركات التنمية المحلية وعلى مستوى صياغة الاتفاقيات ذات الصلة وتتبعها.

حضرات السيدات والسادة النواب والمستشارين المحترمين؛

إلى جانب تقييم الإصلاحات والمشاريع والبرامج الكبرى، تحرص المحاكم المالية أن تتضمن الأعمال الرقابية السنوية تقييم العمليات التي تكون موضوع الاهتمام المباشر للساكنة، وبالتالي الإسهام في إحداث الأثر على أرض الواقع، من خلال حث الأجهزة المعنية على

تحسين الخدمات والتجهيزات العمومية والرفع من وقعها على المواطن. وفي هذا الصدد أود أن أعرض لنتائج مجموعة ثانية من التقييمات تندرج ضمن خدمات القرب وتهم:

- المدارس الجماعاتية؛
- التكوين الأساسي في مهن الصحة؛
- صحة الأم والطفل؛
- المكاتب الجماعية لحفظ الصحة؛
- النقل الحضري وشبه الحضري بواسطة الحافلات؛
- الأسواق الأسبوعية.

فبخصوص **المدارس الجماعاتية** اعتمدت الوزارة المكلفة بالتربية الوطنية، ابتداء من سنة 2009، هذا المشروع باعتباره نموذجا جديدا من المؤسسات التعليمية للسلك الابتدائي، يوفر داخليات وخدمات الإطعام والنقل المدرسي وسكنيات للأساتذة. وتهدف المدارس الجماعاتية إلى تجميع التلاميذ، المنتمين لنفس الجماعة، داخل مدرسة تضمن ظروفا جيدة للتمدرس وجودة التعلمات.

واهتم المجلس بالإحاطة بمدى انسجام نموذج المدارس الجماعاتية، كما تم بلورته وتنزيله، مع الحاجيات والأهداف التي أحدث من أجلها. وقد لاحظ المجلس أن هذا النموذج أمكن من تسجيل مؤشرات إيجابية على مستوى تطوير البنية التحتية التعليمية حيث بلغ عدد المدارس الجماعاتية برسم السنة الدراسية 2021-2022، ما مجموعه 226 مدرسة أي بنسبة 67٪ من مجموع المدارس التي تمت برمجتها، والبالغ 338 مدرسة جماعاتية منها 188مدرسة ضمن البرنامج الاستعجالي و150 ضمن برنامج توسيع شبكة المدارس الجماعاتية. كما ساهم هذا الصنف من المدارس في تحسين ظروف تمدرس تلاميذ العالم القروي حيث بلغ عدد التلاميذ في هذه

المدارس برسم نفس الموسم الدراسي ما مجموعه 60.869 تلميذ، تشكل منهم الإناث نسبة 47٪. ويمثل هذا المجموع 3٪ من إجمالي تلاميذ السلك الابتدائي في المناطق القروية.

وعلى الرغم من ذلك فإن بعض الأهداف المتوخاة بقيت جزئية، حيث أن 33٪ من مجموع المدارس الجماعاتية المحدثة لا تتوفر على الداخليات و40٪ منها لا تتوفر على سكن وظيفي.

كما أن إحداث المدارس الجماعاتية لم يمكن من تحقيق هدف التخلي عن الفرعيات، حيث لم يتحقق ذلك إلا بنسبة 8٪ فقط.

لذلك، ومن أجل ضمان نجاح هذا النموذج، يدعو المجلس إلى وضع إطار قانوني ملائم، مع بلورة استراتيجية وطنية خاصة بها تترجم الأهداف المتوخاة وتحدد طرق التنزيل. ولهذه الغاية يتعين مراجعة الإطار المرجعي للمدارس الجماعاتية مع مراعاة مرونة الالتزام به حسب خصوصية كل أكاديمية، وكذا تأطير الانفتاح على المجالس الجماعية والمجتمع المدني.

وفي مجال آخر واعتبارا للدور الحيوي للموارد البشرية في قطاع الصحة، أنجز المجلس مهمة لتقييم **التكوين الأساسي في مهن الصحة** ومدى استجابته بشكل ملائم لاحتياجات النظام الصحي.

وقد تم الرفع من الطاقة الاستيعابية لمؤسسات التكوين التابعة للقطاعين العام والخاص بنسبة 85٪ بين سنتي 2011 و2022. وعلى سبيل الإشارة، عرف عدد المتخرجين ارتفاعا ملحوظا، حيث انتقل من 961 طبيبا سنة 2011 إلى 2.221 سنة 2021. غير أنه لوحظ انخفاض لمعدل التأطير البيداغوجي للطلاب الذي انتقل من 7,2 طالبًا لكل أستاذ خلال السنة الدراسية 2010-2011 إلى ما يقارب 13 خلال السنة الدراسية 2021-2022، مع تسجيل مستويات متباينة بين الكليات، حيث يتراوح بين 9,2 و52,2 طالب لكل أستاذ.

وفي ما يتعلق بتكوين الممرضين وتقنيي الصحة، فإن نظام التكوين العمومي يشمل أساسا المعاهد العليا للمهن التمريضية وتقنيات الصحة التابعة لوزارة الصحة والحماية الاجتماعية،

حيث تتوفر هذه الأخيرة على 24 مركزاً للتكوين. بالإضافة إلى هذه المراكز العمومية، تقوم العديد من الكليات والمؤسسات الشريكة والخاصة بتدريب الممرضين وتقنيي الصحة.

وتسعى الوزارة إلى الرفع التدريجي لعدد المقاعد المخصصة للتكوين على مستوى المعاهد العليا للمهن التمريضية وتقنيات الصحة، حيث بلغ هذا العدد 6200 مقعد برسم السنة الدراسية 2022-2023، ويتوقع أن يصل إلى 7000 مقعدا في السنة الموالية، تماشيا مع البرنامج الحكومي لتعزيز كثافة مهنيي الصحة في أفق 2030.

ويطمح هذا البرنامج، الذي اعتمد في يوليوز من سنة 2022إلى تحسين كثافة مهنيي الصحة في مجموع تراب المملكة ليتجاوز 23 مهنيًا لكل 10.000 نسمة بحلول سنة 2025 و45 مهنيًا لكل 10.000 نسمة بحلول سنة 2030.

وعلى فرضية استمرار التطور بنفس المنحى الحالي على مدى السنوات القادمة، يتوقع أن يصل العدد التراكمي للمتخرجين إلى 66.351 مهنيًا صحيًا في أفق سنة 2030. ويبقى هذا العدد المتوقع غير كافٍ لتحسين تغطية السكان بمهنيي الصحة.

وقد خلص المجلس إلى أن الاستجابة للحاجيات المتزايدة والمتنوعة للمنظومة الصحية، خاصة في ظل انخراط بلادنا في الورش المجتمعي الكبير لتعميم التأمين الصحي، يستدعي وضع نظام حكامة يضمن التنسيق بين جميع الأطراف المتدخلة في التكوين، وتوفير نظام تكوين فعال مزود بآليات للرصد وهندسة بيداغوجية قادرة على تطويره، وذلك من أجل تلبية الاحتياجات النوعية على المدى القصير والمتوسط. كما أن القطاعات الوزارية الموقعة على الاتفاقية الإطار لتعزيز كثافة مهنيي الصحة للفترة 2022-2030، مطالبة بالحرص على زيادة القدرة التكوينية لمنظومة التكوين في مهن الصحة، وبتسريع وتيرة التغطية المجالية بمؤسسات التكوين في المهن الصحية، واعتماد آليات فعالة لتوجيه الطلاب نحو القطاع

والاختصاصات التي تعاني أكثر من العجز وبوضع آليات لضبط التوزيع المجالي للخريجين الجدد من الأطر الصحية قصد تدارك التفاوتات الجهوية القائمة.

وعلاقة بالأوضاع الصحية للساكنة، تعتبر **صحة الأم والطفل** إحدى الرهانات الأساسية للصحة العامة، حيث يعتبر معدل وفيات الأمهات والأطفال حديثي الولادة أحد مؤشرات قياس التنمية البشرية والاجتماعية. ومن المعلوم أن بلادنا انخرطت، منذ سنة 2017، في تحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة خاصة في ما يتعلق بالقضاء، في أفق سنة 2030، على الوفيات الممكن تفاديها بالنسبة للرضع حديثي الولادة والأطفال دون سن الخامسة.

وفي هذا الشأن قام المجلس بإجراء تقييم على مستوى عشر جهات بالمملكة، بهدف فحص الإطار الخاص بالمؤسسات الصحية المتعلقة بالتكفل بالنساء الحوامل على وشك الولادة وبالمواليد الجدد، بما في ذلك ثلاثة مراكز استشفائية جامعية.

وقد سجل المجلس التقدم الملموس في مجال صحة الأم والطفل، خصوصا فيما يتعلق بخفض وفيات الأمهات والرضع حديثي الولادة. فوفقاً للمسوحات الوطنية حول السكان وصحة الأسرة لسنة 2018، انخفض معدل وفيات الأمهات من 112 لكل 100.000 مولود حي خلال 2009-2010 إلى 72 خلال الفترة 2015-2016 وينطبق هذا الانخفاض أيضا على نسبة وفيات الأطفال حديثي الولادة التي انتقلت خلال نفس الفترة من 21,7 لكل 1000 ولادة حية إلى 13,6.

وتعرف هذه المؤشرات تباينات بين الوسط الحضري والقروي. فوفقًا لمسح 2018، بلغ معدل وفيات الأمهات، 111 لكل 100.000 مولود حي في المناطق القروية مقابل 44 في المناطق الحضرية. وينطبق نفس الأمر على مؤشر وفيات الأطفال حديثي الولادة، والذي بلغ 11,2 لكل 1000 ولادة حية في المناطق الحضرية، مقابل 16،3 في المناطق القروية.

بالإضافة إلى ذلك، سجل تحسن ملموس في المؤشرات المتعلقة بصحة الأم والطفل خلال الفترة 2011-2018، لا سيما من حيث عدد الفحوصات ما قبل الولادة التي بلغت 88.5٪ سنة

2018 مقابل 77,1٪ سنة 2011، ومؤشر التوليد تحت إشراف أطر مؤهلة، والذي انتقل من 74٪ إلى 86,6٪، في حين بقيت فحوصات ما بعد الولادة، بصفة عامة، ثابتة في مستوى محدود لم يتجاوز 22٪.

وعلى الرغم من التقدم الحاصل، فإن النتائج المسجلة مازالت دون مستوى تطلعات الخطط الاستراتيجية للوزارة الوصية، إذ إن التكفل بالنساء على وشك الولادة وفي طور الولادة والمواليد الجدد يشكو من نقائص ملحوظة تشكل عائقا هاما أمام المؤسسات الصحية في سعيها نحو تقديم العلاجات المناسبة لهذه الشريحة من الساكنة.

وفي هذا الصدد، يدعو المجلس إلى توفير الإطار والموارد اللازمة لتحسين مؤشرات الأداء المتعلقة بالتكفل بهذه الفئة إضافة إلى الحرص على إرساء إطار حكامة جيد، يتلاءم ونمط اشتغال المؤسسات الصحية. كما يعيد المجلس تأكيده على مواصلة تأهيل المؤسسات الصحية، من خلال تهيئة المباني وتزويدها بالمعدات والموارد البشرية والأدوية والمستلزمات الطبية اللازمة، وكذا بالعمل على احترام حلقات مراحل الرعاية الطبية الخاصة بالنساء الحوامل على وشك الولادة والمواليد الجدد، إضافة إلى وضع إطار للتدبير يمكن من ضمان أنسنة ظروف الرعاية الطبية والخدمات الصحية المقدمة.

وفي ذات السياق، تعتبر مجالات حفظ الصحة والنظافة وحماية البيئة ومحاربة عوامل انتشار الأمراض من أهم مجالات خدمات القرب التي تندرج ضمن الاختصاصات الموكلة للجماعات، من خلال **المكاتب الجماعية لحفظ الصحة**.

وتتوفر 192 جماعة، من أصل 1.503 جماعة، على مكتب لحفظ الصحة، أي بنسبة تغطية ترابية لا تتجاوز 13٪، ويبلغ عدد العاملين بها 1.340 موظفا وعونا، من بينهم 24٪ فقط ينتمون لفئة الأطر الطبية وشبه الطبية. ولم تتجاوز نفقات الجماعات في مجال الوقاية وحفظ الصحة نسبة 1٪ من مجموع نفقات تسييرها.

ومن شأن استكمال البرنامج الوطني الهادف إلى إحداث 76 مجموعة جماعات خلال الفترة 2019-2024، أن يساهم في تدارك الخصاص المسجل في مجال تقديم خدمات حفظ الصحة على صعيد الجماعات المستفيدة ومن الزيادة بالتالي في نسبة التغطية لتصل إلى حدود 71٪ على الأقل من مجموع الجماعات.

وقد سجل المجلس بهذا الخصوص أن هذه المرافق تواجه العديد من الإكراهات التي تحد من أدائها وجودة الخدمات التي تقدمها للمواطن حيث أن 41٪ من مكاتب حفظ الصحة تجد صعوبات في ممارسة معظم الاختصاصات الأساسية المسندة إليها كما أن 43٪ منها لا تمارسها على الإطلاق.

وتتسم المنظومة القانونية المؤطرة لمجال حفظ الصحة بالتعدد، حيث تم جرد أكثر من تسعين نصا قانونيا. وإذا كانت السنوات الأخيرة قد عرفت إصدار عدد من المناشير والدوريات وكذا القرارات المشتركة الصادرة في علاقة بالموضوع، فإن الوضعية الراهنة للمكاتب الجماعية تبرز الحاجة إلى وضع إطار تشريعي وتنظيمي واضح ومتكامل ومحين ينظم هذه المكاتب وطبيعة تدخلاتها ويوضح علاقاتها مع باقي المتدخلين.

كما خلص المجلس إلى ضرورة تعزيز قدرات هذا المرفق الحيوي بما يضمن استعادة مكانته داخل المنظومة الصحية الوطنية والرفع من جودة خدماته، وإلى مواصلة التدابير الرامية إلى توفير تغطية ترابية ملائمة لخدمات المرفق العام للوقاية وحفظ الصحة وفق مقاربة القرب والفعالية. كما يحث المجلس على دعم مكاتب حفظ الصحة بالموارد البشرية المختصة الكافية والمؤهلة وتحفيزها بشكل ملائم.

وبخصوص المهمة المنجزة حول **النقل الحضري وشبه الحضري بواسطة الحافلات**، تسجل المعطيات المتاحة عند متم سنة 2022 أن عدد المرتفقين الذين استخدموا شبكات النقل الحضري بواسطة الحافلات ناهز 305 مليون شخص في إطار 33 عقدا للتدبير المفوض لهذا المرفق، تم إبرامها على المستوى الوطني من طرف الجماعات الترابية وهيئاتها، فيما بلغ عدد

الفاعلين المفوض إليهم تدبير مرفق النقل الحضري وشبه الحضري بواسطة الحافلات على المستوى الوطني 10 شركات خاصة، تستغل 33 شبكة للنقل بطول 11.000 كلم. وحققت هذه الشركات خلال سنة 2021 رقم معاملات يناهز 1,74 مليار درهم، واستثمارات تصل إلى 947 مليون درهم.

وقد وضعت السلطات الحكومية خلال العقد الأخير عدة آليات لدعم هذه الشركات، شملت على وجه الخصوص التعويض عن الأسعار التفضيلية المخصصة للمتمدرسين والتعويض عن ارتفاع أسعار الوقود بالسوق الداخلي والدعم المقدم للتخفيف من آثار جائحة كوفيد-19. وقد بلغ الدعم الإجمالي المقدم لهذه الشركات عن الفترة 2018-2022 ما يقارب 1,02 مليار درهم بالإضافة إلى مساهمة مالية للدولة في الاستثمارات المنجزة في إطار العقود الجديدة للتدبير المفوض التي فاق مجموعها 1,04 مليار درهم عن نفس الفترة.

وبخصوص آليات الدعم العمومي المخصصة من قبل السلطات العمومية لفائدة شركات الاستغلال، سجل المجلس أن التوازن الاقتصادي والمالي لعقود التدبير المفوض لهذا المرفق يواجه مجموعة من الصعوبات، كما تبقى النتائج المرجوة والأثر المتوخى من الإعانات الممنوحة، في هذا الإطار، غير دقيقة، فضلا عن كون آليات تدبير وتتبع صرف دعم النقل المدرسي والجامعي تتسم بقصور على مستوى تأطير الإجراءات المتعلقة بالتتبع والمراقبة للوقاية من المخاطر ذات الأثر المالي.

لذلك، يدعو المجلس إلى بلورة رؤية استراتيجية مندمجة ومستدامة لآليات الدعم العمومي من خلال ربطها بتوجهات الاستراتيجية الوطنية للتنقلات الحضرية بهدف إرساء الشروط اللازمة لتعزيز التوازن المالي لعقود التدبير المفوض، ووضع إطار وطني توجيهي يوثق كيفيات تنظيم ومنح وتتبع الدعم الخاص بالاستثمار الأولي. كما يؤكد المجلس على ضرورة مراجعة آليات المراقبة والتتبع الخاصة بمنح دعم التعويض الخاص بالنقل المدرسي والجامعي، واشتراط اعتماد

الشركات المستفيدة من الدعم لنظام معلوماتي يمكن المصالح الدائمة للمراقبة من التحقق من موثوقية البيانات المصرح بها.

وبخصوص **الأسواق الأسبوعية**، البالغ عددها 1.028 على الصعيد الوطني والتي يوجد 94٪ منها في العالم القروي وتتمركز غالبيتها بنسبة تفوق 92٪ في أربع جهات (مراكش-آسفي، وسوس-ماسة، وفاس-مكناس وبني ملال- خنيفرة)، فإنها تضطلع بدور بارز في الإسهام في تحقيق التنمية القروية، من خلال إحداث مجموعة من الأنشطة المعيشية المدرّة للدّخل. كما أن الموارد المتأتية من تدبير هذه الأسواق خلال السنة المالية 2022 بلغت ما مجموعه 384,5 مليون درهم. وتوفر الأسواق الأسبوعية موعدا أساسيّا لتصريف مختلف السلع والبضائع المتأتية من مختلف سلاسل الإنتاج سواء المحلية منها أو الخارجية.

وقد خلص المجلس في هذا الصدد إلى ضرورة سدّ العجز المسجّل على مستوى التجهيزات الأساسية المتوفرة بالأسواق الأسبوعية كمدخل أساسي للارتقاء بجودة الخدمات المقدّمة. ذلك أن 37٪ من هذه الأسواق لا تتوفر على الربط بشبكة لتوزيع المياه أو على خزان مائي و75٪ غير مرتبطة بنظام للتطهير السائل، و29٪ غير محاطة بأسوار، كما يقتصر وجود المرافق الصحية على 32٪ من مجموع الأسواق الأسبوعية.

وفي هذا الصدد، سجل المجلس ضرورة مقاربة هيكلة الأسواق الأسبوعية في إطار منظور إصلاحي متكامل يغطي بشكل متوازن ودامج أسواق البيع بالجملة للخضر والفواكه والمجازر، دون المساس بهويتها المحلية، وإعادة تأهيل بنياتها التحتية، وتبني أساليب التدبير الحديثة للرفع من جودة الخدمات، فضلا عن أهمية النهوض بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني وصون التراث الثقافي اللّامادي داخل الأسواق الأسبوعية، في إطار رؤية وطنية وترابية منسجمة ومتناسقة.

وتبعا لذلك، يدعو المجلس إلى وضع إطار قانوني خاص يغطي الجوانب المتعلقة بإحداث وتنظيم وإعادة توطين الأسواق الأسبوعية، وكذا التسريع باعتماد تصميم مديري وطني

خاصربها، يرمي إلى إعادة هيكلتها وتطوير تجهيزاتها وفق نظام مرجعي يأخذ بعين الاعتبار تحسين أدائها خاصة في ما يتعلق بتفادي المخاطر الصحية المحتملة لبعض المنتوجات المعروضة. كما حث المجلس على جرد وصون التراث الثقافي اللامادي للأسواق الأسبوعية وخصوصياتها المحلية وأخذه بعين الاعتبار عند بلورة البرامج العمومية الهادفة لتحديثها، ومنها ما يرتبط بالسياحة القروية والجبلية.

السيدات والسادة النواب والمستشارون المحترمون،

بعد هذا التقديم لأهم نتائج وتوصيات المهمات الأساسية المتعلقة بمراقبة التسيير وتقييم البرامج والمشاريع العمومية، أود أن أوافيكم **ببعض المعطيات التي تخص تتبع تنفيذ التوصيات الصادرة** عن **المجلس** والتي شملت المهمات الرقابية المنجزة برسم 2019 – 2020، حيث بلغ عددها 6.524 توصية.

فبالنسبة للتوصيات **الصادرة عن المجلس الأعلى للحسابات**، والبالغ عددها 389 توصية، فلم تتجاوز نسبة التوصيات المنجزة كليا 16٪ بينما بلغت نسبة التوصيات المنجزة جزئيا 49٪ فيما لم يتم الشروع في تنفيذ 35٪.

وفي ما يتعلق بالتوصيات **الصادرة عن المجالس الجهوية للحسابات**، البالغ عددها 6.135، فقد وصلت نسبة التوصيات المنفذة إلى 52٪ مقابل 32٪ منجزة جزئيا و16٪ لم يتم الشروع فيها.

ومن بين أسباب التوصيات غير المنجزة، كون تنفيذ بعضها يتم بشكل تدريجي حسب الوسائل المالية المتاحة، أو يتطلب عدة مراحل. كما يقترن تنفيذ بعض التوصيات بالحاجة إلى الإصدار التدريجي للنصوص القانونية ذات الصلة أو تغيير الإطار القانوني بغرض تحديد نطاق تدخل الجهاز المعني بين مختلف الفاعلين. كما عزت بعض الأجهزة تأخر تنفيذ بعض التوصيات إلى ارتباطها باكتمال إنجاز دراسات، فضلا عن محدودية الموارد المالية وصعوبة

توفير الوعاء العقاري المناسب لتنفيذ التوصيات المرتبطة بمشاريع معينة، وكذا النقص على مستوى الموارد البشرية المؤهلة.

ويسجل المجلس الأثر الملموس لتنفيذ جانب من التوصيات حيث مكنت التوصيات المنجزة من تحقيق أثر إيجابي على تدبير عدد من المرافق المحلية. وعلى سبيل المثال، انطلاقا من التوصيات التي أسفرت عنها مجموعة من المهام الرقابية ولا سيما مهمة التقييم حول تدبير النفايات المنزلية، تم تسجيل تقدم في مسار تعديل القانون المتعلق بتدبير النفايات والتخلص منها وفي إعداد المخططات المديرية الإقليمية. كما تم إغلاق 44 مطرحا غير مراقب وتهيئة 22 آخر، مما مكن من ارتفاع نسبة طمر النفايات إلى 63%.

السيدات والسادة النواب والمستشارين المحترمين؛

- **المحور الثالث لهذا العرض يتعلق بالحصيلة القضائية ومراقبة التصريح بالممتلكات ومراقبة حسابات الأحزاب السياسية.**

ففي مجال التدقيق والبت في الحسابات، أصدرت المحاكم المالية، خلال سنة 2022 والى حدود متم شهر دجنبر 2023، ما مجموعه 3213 قرارا وحكما نهائيا، منها 2933 قرارا وحكما بإبراء الذمة و280 قرارا وحكما تم بمقتضاها التصريح بعجز في الحسابات المدلى بها بمبلغ إجمالي قدره 33.250.393,47 درهم. كما سجلت المحاكم المالية استرجاع الأجهزة المعنية مبلغا إجماليا قدره 71.139.918,86 درهم على إثر توصل المحاسبين العموميين المعنيين بمذكرات الملاحظات أو بالقرارات التمهيدية ذات الصلة، أي قبل إصدار القرارات أو الأحكام النهائية بشأن الحسابات المعنية.

وتتعلق المخالفات التي شكلت موضوع أحكام وقرارات بالعجز في ميدان التدقيق والبت في الحسابات، أساسا بحالات عدم اتخاذ الإجراءات الواجبة في مجال تحصيل المداخيل مما ترتب عنه تقادم ديون عمومية أو عدم قابليتها للتحصيل أو بعدم مراقبة صحة حسابات التصفية في مجال النفقات.

وفي مجال التأديب المتعلق بالميزانية والشؤون المالية، أصدرت هذه المحاكم، خلال سنة 2022وإلى حدود متم شهر دجنبر2023، 135 قرارا وحكما بالغرامات والإرجاع فاق مجموعها 17,8 مليون درهم. كما أحال الوكيل العام للملك لدى المجلس الأعلى للحسابات على الوكيل العام للملك لدى محكمة النقض- رئيس النيابة العامة 22 ملفا تتعلق بأفعال قد تستوجب عقوبة جنائية، ووضعيتها الآن حسب ما تم التوصل إليه من رئاسة النيابة العامة ، 21 ملفا في طور البحث وملف واحد في طور التحقيق.

وقد أظهرت ممارسة اختصاص التأديب المالي أن غالبية القضايا الرائجة تم رفعها من طرف النيابة العامة لدى المجلس بناء على طلب هيئات داخلية بالمحاكم المالية. ومن الإحالات الخارجية، انفردت وزارة الداخلية بكونها السلطة الوحيدة التي صدرت عنها طلبات رفع قضايا، حيث شكلت 13٪من إجمالي الطلبات المرفوعة أمام المجالس الجهوية للحسابات. وعموما تتعلق أغلب المؤاخذات، موضوع القضايا التي بتت فيها المحاكم المالية، خلال 2022-2023، بالحالات ذات الصلة بعدم فرض وتحصيل المداخيل، وعدم احترام قواعد تدبير الممتلكات وكذا حالات عدم التقيد بقواعد تنفيذ النفقات العمومية وبالنصوص التنظيمية المتعلقة بالصفقات العمومية.

وبهدف إشاعة قواعد حسن التدبير العمومي، حرص المجلس على إثارة الانتباه إلى مجموعة من الثغرات والاختلالات التي تشوب هذا التدبير قصد العمل على تفاديها. ويتعلق الأمر أساسا بالمخالفات المرتكبة ومسؤوليات المتدخلين في مجال تحصيل الموارد وتأدية النفقات، لا سيما في إطار الطلبيات العمومية.

وارتباطا باختصاص **التصريح الإجباري بالممتلكات**، تلقت المحاكم المالية خلال الفترة الممتدة من فاتح يناير2022 إلى متم دجنبر2023، التي تزامنت مع فترة تجديد تصاريح الملزمين،

ما مجموعه 104.733 وبالتالي بلغ عدد التصريحات المودعة منذ سنة 2010 إلى متم دجنبر 2023 ما مجموعه 451.167 تصريحا، أي بمعدل 32.226 تصريحا مودعا سنويا.

وفي ما يتعلق بتتبع إيداع التصريحات بالممتلكات، بلغ عدد الملزمين المخلين بواجب التصريح، 4.563 ملزما من فئة الموظفين والأعوان العموميين، و3.711 من فئة منتخبي المجالس المحلية والغرف المهنية. وقد مكنت إجراءات تبليغ الإنذارات المتخذة من طرف المحاكم المالية من تسوية وضعية 80٪ منهم.

وتجدر الإشارة إلى أن 34 موظفا مخلا بواجب التصريح، لم يسووا وضعيتهم بعد، على الرغم من إخبار السلطات الحكومية المعنية بالأمر وانصرام الآجال القانونية لتسوية وضعيتهم بعد توصلهم بالإنذارات. وأخذا بعين الاعتبار خطورة العقوبة التأديبية المترتبة عن الإخلال بواجب التصريح بالممتلكات والمتمثلة في العزل من الوظيفة أو فسخ العقدة، قام المجلس ضمن مسعر إضافي أخير بتاريخ 28 دجنبر 2023، بمراسلة السلطات الحكومية المعنية قصد حث الملزمين المخلين التابعين لها على تسوية وضعيتهم، وكذا إخبار رئيس الحكومة بهذه الوضعية.

وبخصوص آل الإنذارات التي تم إرسالها للسلطات الحكومية المختصة بهدف تبليغها لموظفيها وأعوانها المعنيين بالأمر، لاحظ المجلس استمرار بعض أوجه القصور التي سبق له إثارتها في تقاريره السنوية السابقة، والمتمثلة أساسا في عدم تحيين معطيات الملزمين في القوائم المحملة بالمنصة الإلكترونية المخصصة للتصريح الإجباري بالممتلكات، فضلا عن مجموعة من النقائص على مستوى إعداد هذه القوائم من طرف الأجهزة المعنية لاسيما إدراج أسماء أشخاص بالقائمة عن طريق الخطأ أو تحميل بيانات خاطئة بشأن بعض الملزمين ،علاوة على الملاحظات التي تم تضمينها في التقارير السنوية السابقة في ما يخص عدم الدقة في تحديد المهام، والسلك الموجبة للتصريح، مما أفضى إلى عدم تحديد المهام بالنسبة ل 64٪ من المدرجين بقوائم الملزمين بالتصريح لدى المجلس وعدم شمولية قوائم الملزمين من خلال

إغفال العديد من الأشخاص الذين تتوفر فيهم معايير الإدراج فيها، وتباين معايير الإدراج ما بين أجهزة أو إدارات متماثلة، تابعة لنفس القطاع الحكومي.

وقد شرع المجلس خلال سنتي 2022 و2023 في فحص عينة من التصريحات المودعة لديه، قصد مراقبتها في شكلها الحالي والتأكد من مدى توفرها على المعطيات الكافية لتمكينه من رصد حالات عدم الانسجام بين تطور ممتلكات الملزم ومداخيله. وقد كشفت هذه العملية أن البيانات الواردة في هذه التصاريح لا تتيح إمكانية البت بشكل موثوق في هذه الحالات، وذلك بالنظر إلى وجود نقائص على مستوى تعبئة التصريحات بالممتلكات، لاسيما نتيجة عدم وضوح المصطلحات والمفاهيم المستعملة في النموذج الجاري به العمل.

ويقوم المجلس بإعداد تقرير شامل لتقييم حصيلة ممارسة المحاكم المالية لاختصاصاتها في ميدان التصريح الإجباري بالممتلكات منذ دخول المنظومة حيز التنفيذ (2010) يضمن فيه أهم استنتاجاته وتوصياته للارتقاء بهذه المنظومة والرفع من فعاليتها.

وفي مجال تدقيق حسابات الأحزاب السياسية وفحص النفقات المتعلقة بالعمليات الانتخابية وبصرف الدعم السنوي الإضافي، قام المجلس بحصر وضعية إرجاع مبالغ الدعم غير المبررة إلى نهاية دجنبر 2023 والمتعلقة بالدعم السنوي أو بالاستحقاقات الانتخابية برسم 2021، حيث تكفل 20 حزبا ومنظمة نقابية واحدة (01) بإرجاع مبالغ الدعم العمومي الممنوح لها بما مجموعه 37,07 مليون درهم. بينما تم حصر المبالغ الواجب إرجاعها، وإلى غاية نفس التاريخ، في ما قدره 28,27 مليون درهم، همت 17 حزبا ومنظمتين نقابيتين.

وبخصوص صرف الدعم السنوي الإضافي الممنوح للأحزاب السياسية لتغطية المصاريف المترتبة على المهام والدراسات والأبحاث، فقد تم صرف الدعم السنوي الإضافي برسم سنة 2022 لفائدة سبعة (7) أحزاب سياسية بمبلغ إجمالي قدره 20,10 مليون درهم. ونظرا لقصر المدة الفاصلة بين تاريخ صرف الدعم السنوي الإضافي (ما بين شهري شتنبر ونونبر 2022)

ومتم شهر دجنبر من سنة 2022، فقد تعذر على الأحزاب المستفيدة استعماله خلال هذه الفترة الوجيزة. وتجدر الإشارة إلى أن حزبين قاما بإرجاع إجمالي الدعم السنوي الإضافي الممنوح لهما إلى الخزينة لعدم استعماله بمبلغ يصل إلى 2,76 مليون درهم.

وبعد فحص مستندات الإثبات المتعلقة بصرف هذا الدعم الإضافي، وأخذا بعين الاعتبار تعقيبات الأحزاب المستفيدة على الملاحظات الموجهة إليها بشأن تبرير صرفه، وقف المجلس أيضا على عدة ملاحظات وصعوبات مرتبطة بتطبيق النصوص التنظيمية ذات الصلة وسيتم نشر هذا الفحص قريبا ضمن التقرير حول تدقيق حسابات الأحزاب السياسية وفحص صحة نفقاتها برسم الدعم العمومي لسنة 2022.

حضرات السيدات والسادة النواب والمستشارين المحترمين؛

تغطي التوجهات الاستراتيجية للمحاكم المالية كافة أعمالها انطلاقا من مجالات البرمجة، والمناهج والمعايير وإعداد التقارير، وجودة التوصيات والقرارات والأحكام وتتبع تنفيذها، وإرساء سياسة عقابية ملائمة، مرورا بتأهيل الموارد البشرية والرفع من خبراتها، وإرساء أسس متينة من أجل الانخراط في التحول الرقمي. وفي ممارسته لكل هذه المحاور، يسعى المجلس إلى تطوير مناهج العمل وإعادة النظر فيها بما يتلاءم والتحولات التي يعرفها السياق الوطني والدولي، ويستجيب لتحديات المرحلة الراهنة وانتظارات الأطراف ذات العلاقة.

كما يواصل المجلس العمل على إرساء ثقافة الانفتاح على المحيط لدى القضاة لتتبع مستجدات التدبير العمومي والأوراش الكبرى لبلادنا، مسترشدا في ذلك بالتجارب الرائدة لدى الأجهزة العليا للرقابة على المستوى الدولي. ولهذه الغاية وإلى جانب تفعيل المخطط المديري للتكوين وبرامج التكوين الأساسي والمستمر، يعمل المجلس على تكثيف شراكاته وتعزيز التعاون مع الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، سواء على المستوى الثنائي أو متعدد

الأطراف، وذلك لمواكبة القضايا الناشئة التي تهم الرقابة على المالية العمومية وتبادل المعارف والتجارب والممارسات الفضلى مع الأجهزة الرقابية النظيرة.

ونعتبر اليوم بالمجلس الأعلى للحسابات أننا بصدد التأسيس لمرحلة جديدة، تستدعي إعادة النظر في نظام مسؤولية المدبرين العموميين، ومراجعة مقاربة المساءلة أمامه، انسجاما مع التحولات العميقة التي يشهدها التدبير العمومي والمالية العمومية والمتمثلة أساسا في التدبير القائم على النتائج واعتماد المحاسبة الخاصة في علاقة مع أصول الدولة (Comptabilité patrimoniale) والتصديق على حسابات الدولة والتحول الرقمي.

ومن الأكيد أن مظاهر الاختلالات التي تطال التدبير العمومي لا تقترن فقط بمخالفة القوانين بل قد ترتبط أحيانا بسلوكات مشينة وغير مسؤولة، تستلزم التصدي لها بالحزم والصرامة اللازمين، اعتبارا للأضرار الناجمة عنها. وفي هذا السياق نستحضر دعوة **جلالة الملك نصره الله وأيده** وتأكيده بصفة متواترة على تغليب المصلحة العامة للوطن وتعزيز ثقة المواطن في المؤسسات. وبالتالي يتعين علينا جميعا أن نستلهم من **التوجيهات السامية لجلالته** التدابير العملية الكفيلة بالارتقاء بمنظومة تدبير الشأن العام، لاسيما في الجوانب الأخلاقية، باعتبارها من أهم مقومات تدبير عمومي فعال.

وفقنا الله جميعا لما فيه خدمة بلدنا من أجل تحقيق ما يطمح إليه كافة مواطنيه من الرقي والتقدم والعيش الكريم تحت **القيادة الحكيمة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس أيده الله ونصره.**

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.